الاقتصاد غير الرسمى فى مصر
الواقع والمأمول

د. إيهاب يونس
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بالشروق

مقدمـة

يعد موضوع الاقتصاد غير الرسمى من الموضوعات التى كانت ولا زالت تشغل بال الكثيرين من الاقتصاديين والسياسيين. فتبعا للتحول لاقتصاد السوق وزيادة نفقاته وأعبائه على الدولة كان من اللازم البحث عن موارد جديدة يأتى فى مقدمتها محاولة دمج الاقتصاد غير الرسمي؛ وذلك تبعا لما يمثله من أهمية بالغة سواء بالنسبة للناتج القومى أو نسبة التشغيل...الخ.

قضية الدراسة

إن تحقيق الاقتصاد غير الرسمى (مثال: الباعة الجائلين، الدروس الخصوصية...الخ) دخولا كبيرة خلال الفترة الماضية كان دافعا للدولة للسعى نحو الاستفادة منه بما يدعم عملية التنمية. ومن ناحية أخرى فإن تزايد حجمه أصبح يمثل تهديدا صريحا ليس لاقتصاد الدولة فحسب، بل لاستقرار الدولة ذاتها لأنه يتعلق بغياب الطبقة الوسطى واضمحلالها، والتى كانت تمثل صمام أمان للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة أن موضوع الاقتصاد غير الرسمى ليس محل اتفاق: فالبعض يخشى أن يكون الاهتمام بالجانب المالى فقط على حساب الجوانب الأخرى

التى تعد أكثر أهمية كالجانب الاجتماعى والصحى والاقتصادي. والبعض الآخر يحذر من تداول السلع مع الباعة الجائلين وخطورة ذلك صحيا، فى حين يرى آخرون أن سلع الرصيف تمثل البديل المناسب لمحدودى الدخل فى ظل ارتفاع الأسعار.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معالجة الاقتصاد غير الرسمي، من خلال تحديد أسبابه والمشاكل التى يواجهها؛ وبالتالى تعظيم المزايا التى يمكن أن يحققها، وهى القدرة على النمو وتوفير الخدمات والنفاذ للأسواق والاستفادة من إمكانيات المنافسة. وهذا يتطلب بيان الإجراءات التى يجب أن تقوم بها الدولة، خاصة فيما يتعلق بالتسجيل والترخيص ...الخ. كما أن الاهتمام بالقطاع غير الرسمى ينبع من محاولة السيطرة على البطالة والفقر اللذان يعدان بدورهما من أهم مظاهر الاستبعاد الاجتماعي؛ لذلك تهدف الدراسة أيضا إلى إيضاح مفهوم الاستبعاد الاجتماعى ومظاهره وأسبابه؛ حتى نستطيع علاج تلك الأسباب؛ ومن ثم نتجنب آثاره السلبية. أخيرا تهدف الدراسة إلى معرفة مدى الارتباط بين الاقتصاد غير الرسمى والاستبعاد الاجتماعي.

فرضية الدراسة

إذا كانت بعض الدراسات قد أظهرت أن نسبة تتراوح ما بين3 إلى 5% من الرقم الإجمالى للمتعطلين فى مصر عاملين فى الاقتصاد غير الرسمى ويحققون دخولا كبيرة، فإن تعافى الاقتصاد المصرى يعتمد بشكل كبير على إدماج الاقتصاد غير الرسمي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على طريقة الاستنباط، حيث تتمثل المقدمات فى كبر حجم الاقتصاد غير الرسمى واستخلاص النتائج المترتبة على ذلك من فقدان موارد كبيرة للدولة، ثم ننتقل إلى طريقة الاستقراء حيث المشاهدة لواقع هذا الاقتصاد وتأثيره على الاقتصاد القومى، ومراقبة ذلك وما نتج عنه من آثار سلبية أهمها فقدان موارد كبيرة للدولة.

وهنا يثور عدة تساؤلات

- ما مدى ارتباط الاقتصاد غير الرسمى بالتحول الاقتصادي؟

- ما الدور الذى لعبته الدولة فى نشأة وازدهار الاقتصاد غير الرسمي؟ وما موقفها منه ومن العاملين فيه؟ وما علاقة هؤلاء بأجهزة الدولة وموقفهم منها؟

للإجابة على هذه التساؤلات وأخرى سوف نعالجها فى النقاط التالية:

أولا: مضمون الاقتصاد غير الرسمى.

ثانيا: نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمى فى مصر.

ثالثا: الآثار المترتبة على نمو الاقتصاد غير الرسمى.

رابعا: موقف الأطراف المختلفة من الاقتصاد غير الرسمى.

خامسا: حجم الاقتصاد غير الرسمي.

سادسا: استراتيجية إدماج الاقتصاد غير الرسمي.

سابعا: الفوائد المترتبة على إدماج الاقتصاد غير الرسمى.

أولا: مضمون الاقتصاد غير الرسمي:

ينال الاقتصاد غير الرسمى اهتماما كبيرا سواء بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، أو بالنسبة للدول النامية بشكل خاص. فإنتاجه يمثل 27% من إجمالى الناتج المحلى فى الولايات المتحدة، و 20% فى إيطاليا، و 10% فى السويد، و 8% فى المملكة المتحدة. بينما يمثل فى الدول النامية نسبة لا تقل عن ثلث النشاط الاقتصادى تقريبا.[1]

هذا وقد تعددت الآراء فيما يتعلق بتحديد مفهوم الاقتصاد غير الرسمى، كما تعددت الآراء حول تعريفه، وذلك كما يلى:

(أ)الإطار الفكرى للاقتصاد غير الرسمي:

ارتبط مفهوم الاقتصاد غير الرسمى Informal Economy منذ نشأته بالحضر، واعتبر ظاهرة مقترنة بارتفاع معدل التحضر Urbanization، والهجرة من الريف إلى المدينة Rural-Urban Migration. ويعتمد هذا المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادى إلى قطاعين: رسمى Formal، وآخر غير رسمى Informal. ومفهوم الازدواجية فى تحليل النشاط الاقتصادى كان سائدا فى نظريات التنمية قبل استخدام مفهوم القطاع غير الرسمى بوقت طويل. فالنموذج الذى انتشر بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ذلك الذى قدمه آرثر لويس Arthur Lewis، كان يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادى فى الدول النامية: قطاع حديث Modern، وقطاع تقليدى Traditional.[2]

وتبعا لهذا النموذج يعد القطاع الحديث المحور الأساسى فى عملية التنمية؛ حيث يفترض أن عمليات التصنيع ستتم فيه على نطاق واسع ومتزايد، بحيث يمكن استيعاب قوة العمل الفائضة فى القطاع التقليدي؛ ومن ثم تحقيق الهدف من التنمية- طبقا لهذا النموذج- وهو نمو الناتج القومي؛ وبذلك يصبح القطاع الحديث قادرا على توفير الموارد اللازمة لتحديث الاقتصاد ككل. أما عملية التوزيع والقضاء على الفقر فلم تكن هدفا مباشرا لهذا النموذج؛ حيث كان يفترض أنها ستتم تلقائيا، وعلى نحو تدريجي، نتيجة لتساقط منافع النمو على الفئات الفقيرة. وعلى هذا توقع البعض أن الاقتصاد غير الرسمى لن يستمر فى المستقبل، وأنه قطاع هامشى ومتخلف وتابع للقطاع الرأسمالي، وليس لديه القدرة على تكوين رءوس الأموال، أو حل مشكلات البطالة، أو توفير الحاجات الأساسية فى الحضر، ولذلك سيندثر فى النهاية. وبالتالي، لا جدوى من اتباع سياسات تطوير هذا القطاع؛ لأن نتائج استمراره هى زيادة استغلال العمال، وزيادة مستويات الفقر[3].

إلا أنه بعد مضى عدة عقود، اتضح أن عملية التنمية لم تتم على النحو الذى توقعه هذا النموذج، كما اتضح أيضا أن منافع معدلات النمو المرتفعة لم تصل إلى الفقراء، كما أن التحديث لم يمتد ليشمل الاقتصاد بأكمله، ولم يستوعب القطاع التقليدى فى القطاع الحديث. بعد ذلك بدأ الاهتمام يتحول من التركيز على نمو الناتج القومى إلى النمو مع التوزيع.

لذلك تتعدد وجهات النظر حول الاقتصاد غير الرسمى ودوره فى التنمية :

1- وجهة النظر الرومانسية:

ترى أن الاقتصاد غير الرسمى مصدر هام للإنتاج، ولكنه يتراجع بسبب الضرائب الحكومية والقوانين ونقص التمويل والمزايا الممنوحة, واذا تم تقليل هذه الحواجز فإن العمل غير الرسمى سوف يسجل ويستفيد من المزايا التى يتمتع بها العمل الرسمى؛ ومن ثم فهذه الرؤية تفترض أن العمل غير الرسمى مشابه بشكل أساسى للعمل الرسمى.

2- وجهة النظر الطفيلية:

وهى ترى أن العمل غير الرسمى يحافظ دائما أن يكون صغيرا ليتجنب الظهور والاكتشاف, كما القرار فى البقاء فيه قرار رشيد لتجنب الضرائب والالتزامات القانونية, ولكن العمل غير الرسمى يؤذى النمو لأن حجم المشروعات الصغيرة يجعل إنتاجيته قليلة؛ وبالتالى إسهامه فى نمو الاقتصاد محدود؛ لذا يجب أن تتجه الحكومات لاستئصال العمل غير الرسمى لتقليل التهرب الضريبى وزيادة قوة الحكومات وسيطرتها.

3- وجهة النظر المزدوجة:

وهى ترى أيضا عدم فاعلية الاقتصاد غير الرسمى، ولكن بمنحى آخر، حيث أن العمال الأقل تعليما يعملوا فى وظائف غير رسمية ويحصلوا على أجور أقل، بينما الأفضل تعليما يعمل فى شركات أكثر إنتاجية ويحصلوا على أجور أعلى, كما أن

الشركات الكبيرة تدفع ضرائب أكبر ويتحملوا تكلفة أكبر إلا أنهم يتمكنوا من الإعلان أفضل عن منتجاتهم، وهو ما يعوض التكلفة بعكس العمل غير الرسمى.[4]

(ب) ماهية الاقتصاد غير الرسمي:

يذكر البعض أنه يجب تغيير المفهوم التقليدى لما يسمى بالقطاع غير الرسمى؛ حيث إنه ليس قطاعا متجانسا، وإنما هو مجموعة من الأنشطة تمثل الغالبية العظمى من قوة العمل، ولذا ينبغى تسميته بالاقتصاد غير الرسمى. ومفهوم الازدواجية فى تحليل النشاط الاقتصادى كان سائدا فى نظريات التنمية قبل استخدام مفهوم القطاع غير الرسمى بوقت طويل.

فالنموذج الذى انتشر بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ذلك الذى قدمه آرثر لويس Arthur Lewis، كان يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادى فى الدول النامية: قطاع حديث Modern، وقطاع تقليدى Traditional . فالقطاع الحديث يشمل الأنشطة ذات الارتباط المباشر بالعالم الخارجى والاستثمارات الأجنبية، والتى تستخدم فنا إنتاجيا متقدما. والنشاط الأساسى فى هذا القطاع هو النشاط الصناعي. أما القطاع التقليدى فيشتمل على الأنشطة التى كانت سائدة قبل تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى فى اقتصاديات العالم الثالث، والتى استمرت – أيضا – فى التواجد بعد دخول هذا النمط الحديث، وظلت تستخدم أساليب إنتاج تقليدية. والنشاط الأساسى فى هذا القطاع هو الزراعة. ويقترح أن هذا الاقتصاد يشتمل على قسمين مختلفين، هما:

- **قطاع المشروعات الصغيرة**: وهو الجانب المنتج من الاقتصاد غير الرسمي، وهو أيضا القطاع الذى يستجيب للسياسات الاقتصادية، ويمثل نحو 25% من الاقتصاد غير الرسمي. وتشير التجارب الدولية إلى أن القطاع المنتج من الاقتصاد غير الرسمى يتمتع بقدرة كبيرة على امتصاص أعداد كبيرة من قوة العمل، كما يلبى احتياجات فئات الدخل المنخفضة، وزيادة القدرة الاستيعابية لهذا القطاع تتطلب حزمة من السياسات، تشتمل على أربعة أركان هي: الائتمان، وتصميم المنتجات، والتسويق، والتنظيم.

- **قطاع العمل العشوائي:** ويمثل استراتيجيات البقاء للفقراء Survival Strategies، ويمثل حوالى 75% من الاقتصاد غير الرسمي، ويجب العناية به فى إطار استراتيجيات محاربة الفقر، عن طريق التحويلات المباشرة[5].

وعلى هذا فإن أنشطة الاقتصاد غير الرسمى ليست مجموعة الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل إنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية النامية، التى تبدو واضحة فى مجالات عديدة، مثل: صناعات الملابس، والأخشاب، وخدمات الإصلاح، وقطاع البناء والتشييد، وغير ذلك من المجالات الصناعية، والتجارية، والخدمية. ولا يعنى ذلك استبعاد النشاطات الطفيلية أو الهامشية أو الخفية من الاقتصاد غير الرسمي، ولكن يجب النظر إليها فى سياق بنائى عام يأخذ فى اعتباره مجمل الممارسات الاقتصادية فى سياقها الاجتماعى الحضرى.

لكن يلاحظ أن مصطلح الاقتصاد غير الرسمى تمتع بقدر كبير من عدم الدقة فى البداية، فقد استخدم للإشارة إلى فقراء الحضر على وجه الخصوص، أو إلى أولئك الذين يقطنون الأحياء الفقيرة المزدحمة بالسكان فى المدن، وكذلك من يقيمون فى مأوى ذى مواصفات متواضعة للغاية، على أرض تم السيطرة عليها أو امتلاكها بوضع اليد. كما استخدم المصطلح أحيانا للإشارة إلى المشتغلين فى أنشطة لا يحظى أغلبها بالرضا من جانب المجتمع، مثل: بائعى المخدرات، ومن شابههم، ممن يقومون بأعمال قد تكون غير مشروعة أصلا، وكذلك من يقومون بأعمال متواضعة، مثل: الكناسين، وماسحى الأحذية، ومن شابههم. وفى بعض الأحوال كان المصطلح يعبر عن أصحاب المهن ذات الإنتاجية و/ أو الأجر المنخفض، والمهاجرين من الريف إلى المدن، على اعتبار أن أكثرهم قد لا يوفق فى الحصول على فرصة عمل فى القطاع الرسمي، وقد ينتهى به الحال إلى سكنى الأحياء الفقيرة، والعشش، والمدافن، والاشتغال فى مهن متواضعة اقتصاديا واجتماعيا[6].

لكن منظمة العمل الدولية حددت المقصود بالاقتصاد غير الرسمى بأنه الأنشطة الاقتصادية التى تحدث خارج الإطار الشرعى والمؤسسى المعروف، هذه الأنشطة تولد دخل، ولكنه غير خاضع للضريبة، وغير محكوم بالمؤسسات الشرعية

التى تنظم العمل الشرعي، فهو يشير إلى أنشطة غير منظمة وغير مسجلة أو أنشطة مخفية أو أنشطة تنتج سلع أو خدمات محرمة وفقا للقانون.[7]

وهنا نتساءل كيف يمكن التمييز بين الاقتصاد الرسمى وغير الرسمى؟

نقول بأن الاقتصاد الرسمى يتمثل فى الشركات, المنظمات, مزارع تعاونية, مزارع تابعة للدولة أو لشركة. كما أن الفرد يكون مسجل رسميا فى الوظيفة وجداول وعقود العمل.[8]

بينما الاقتصاد غير الرسمى فيتضمن: الأفراد الذين يمتلكون نشاطات غير معلنة, أفراد يعملون خارج اطار المؤسسات الشرعية.

(ج)المشاكل الأساسية التى تواجه الاقتصاد غير الرسمى:

تتعدد المشاكل التى تواجه الاقتصاد غير الرسمى نذكر منها:

1- مشاكل البنية التحتية:

- بنية تحتية فقيرة, مثل افتقاد الباعة الجائلين للأسواق الرسمية, أماكن للتخزين, أما الأعمال التى تقوم داخل المنزل فلديهم مشاكل المياه والكهرباء.

- نقص وسائل المواصلات والتى تعوق الحركة والنقل وهو يمثل عبء على الباعة.

2- مشاكل نقص الموارد:

- مشاكل التمويل والتعامل البنكى وهى هامة لتنمية الاقتصاد إلا أن المتعاملين الصغار يجدوا صعوبة فى الوصول إليها.

- نقص التدريب مثل مهارات الحساب والرياضيات وإدارة الأعمال وهى مهمة لنجاح العمل.

3- مشاكل اقتصادية:

- عدم وجود اقتصاد كبير الحجم حيث يعتمد الاقتصاد غير الرسمى على الشراء والبيع بالتجزئة مما يزيد العبء المالى عليهم.

- نقص التدفق المالى فى كثير من المجتمعات, حجم الأسواق صغيرة, نقص المستهلكين.

- ضعف الإنتاجية يعزى إلى مشاكل التنظيم والمواصلات.

- هامش الربح القليل بالنسبة للوقت والتكلفة المبذولة يؤدى إلى صعوبات فى الاستمرار.

- رب الأسرة الذى يقوم بعمل غير رسمى عادة تواجهه مشاكل فى الاحتفاظ برأس المال فى مقابل الاحتياج الملح للمال.[9]

(د) خصائص العمل غير الرسمى:

1- يتم تحت مجموعة مختلفة من الافتراضات, الإجراءات و الظروف.

2- الاقتصاد غير الرسمى غالبا غير مرئى.

3- عدم التمكن من جمع المعلومات لإحصاء العمل غير الرسمى.

4- العمل غير الرسمى صغير الحجم, مكاسبه قليلة ويعرقله نقص الإمكانيات وغالبا تمتلكه النساء.

ثانيا: نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمى فى مصر:

لقد كان الدخول إلى القطاع الرسمي، فى حقبة الاقتصاد الرأسمالى قبل ثورة 1952 يقتصر على الأجانب والأثرياء من المصريين. أما غالبية أفراد المجتمع فكانوا يعملون بالزراعة، أو الحرف اليدوية، أو عمالا بالأجر فى المصانع، أو عمالا فى الاقتصاد غير الرسمي[10]. وفى حقبة الاقتصاد الحر الحالية، والتى بدأت بسياسة الانفتاح الاقتصادى عام 1975، وتعمقت بسياسة الإصلاح الاقتصادى عام 1991 نجد أن الدولة تضع من القواعد القانونية ما يحول دون دخول صغار المستثمرين إلى مجالات الاقتصاد الرسمي، فتشترط مثلا، أن يكون الحد الأدنى لرأس مال الشركات العاملة فى مجال الصرافة والسياحة مليون جنيه، وترفع الحد الأدنى لقيمة السهم من جنيهين إلى خمس جنيهات وحده الأقصى إلى ألف جنيه. وهذا الحد الأقصى مرتفع –

نسبيا – بحيث يتعذر على ذوى الدخول الصغيرة الاكتتاب فى الأسهم، ويقتصر تأليف الشركات المساهمة على الموسرين[11].

ومن ثم ترجع أسباب وجود الاقتصاد غير الرسمى فى الفترة الأخيرة إلى:

1- أسباب ترجع للدولة:

- تحول الدولة نحو اقتصاد السوق:

لما كانت الدولة تعانى من عيوب تنافسية مثال العمالة الضخمة غير الماهرة، موارد استثمار محدودة ومعدل مرتفع من الإهمال...الخ؛ فقد تبنت الدولة سياسات التحرير الاقتصادي، جذب رؤوس الأموال الأجنبية وخصخصة القطاع العام. ومن خلال هذه العمليات دخلت كثيرا من الوحدات فى تخفيض العمالة الزائدة (من خلال المعاش المبكر) فى سعيها لأن تكون أكثر تنافسية.

وقد ترتب على ذلك أن تحول عدد كبير من العمالة فى الاقتصاد الرسمى إلى غير الرسمي، حيث تم تقدير البطالة السافرة Open Unemployment ، حيث قدرت هذه البطالة فى نهاية عام 2000 بحوالى 160 مليون، بينما كانت قوة العمل 3 مليار نسمة على مستوى العالم. [12]

- ارتفاع تكلفة العمل فى الأطر الرسمية مقارنة بمزاياها.

- ارتفاع تكلفة إنهاء النشاط فى القطاع الرسمى.

- انخفاض درجة الثقة بين أصحاب الأعمال والحكومة.

2- أسباب ترجع لطبيعة الاقتصاد القومي:

الأول : **الاختلال الهيكلى فى سوق العمل:** وهو يتمثل فى ضعف قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب عنصر العمل؛ مما يؤدى إلى دخول أعداد متزايدة من الأفراد فى الأنشطة غير الرسمية كوسيلة لمواجهة أعباء المعيشة. وقد شهد سوق العمل خلال العقدين الماضيين تغيرات كبيرة من أهمها ارتفاع عدد الداخلين الجدد بمتوسط سنوى من 2.6% خلال النصف الأول من الثمانينيات إلى 2.9% خلال النصف الأخير من التسعينات. وقد تمكن سوق العمل الرسمى من استيعاب 1.65 % فقط من هذه الزيادة

أى ما يزيد قليلا على النصف، الأمر الذى يعنى انضمام الجزء الباقى إلى البطالة السافرة Open unemployment. وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد المتعطلين إلى 1.4 مليون متعطل عام 98-1999 تقدرهم مصادر أخرى بحوالى 1.9 مليون متعطل، أى نحو 10% من قوة العمل الكلية. معنى هذا اتساع القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد القومى بما ينضم إلية من هذه العمالة.

الثاني: الاختلال الهيكلى فى الناتج المحلى: ويتمثل فى زيادة معدلات النمو فى قطاعات التوزيع والخدمات عن معدلات النمو فى قطاعات الإنتاج السلعي، فاتساع قطاع الخدمات دون توافر جهاز إنتاجى متطور ومرن معناه توليد دخول نقدية أو إضافية يعجز الجهاز الإنتاجى الداخلى عن ملاحقة احتياجاتها لقصور الطاقة الإنتاجية أو قلة الاستثمارات أو ضعف الإنتاجية؛ مما يهيئ المناخ لنمو الضغوط التضخمية، الأمر الذى يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة مما يدفع محدودى الدخل بل ومتوسطى الدخل إلى البحث عن أعمال إضافية بشكل غير رسمى.

الثالث: عجز الموازنة العامة للدولة: وهو الذى يدفع الدولة لزيادة الأعباء الضريبية لتوفير الإيراد اللازم لتمويل الإنفاق العام، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الضرائب. فقد تلجأ الدولة لهذا الأسلوب مما يدفع الممولين لاتخاذ كل السبل الممكنة للتهرب الضريبي؛ وهو ما يؤدى لانتقال بعض الأنشطة التجارية بل والإنتاجية إلى الاقتصاد غير الرسمى تفادياً للضرائب المرتفعة والمتقلبة.

الرابع: البيئة القانونية والتنظيمية للنشاط الخاص: فالمنشئات بوجه عام تتأثر بالقوانين واللوائح المنظمة لأنشطتها، حيث تواجه العديد من المتطلبات القانونية والتنظيمية. والواقع أن قرار المنشأة بأن تظل صغيرة أو غير رسمية يعتمد على الموازنة بين تكاليف الالتزام بالنظم واللوائح من جهة، والمزايا التى تعود على المنشأة نتيجة لهذا الالتزام من جهة أخرى. ويعتبر اكتساب صفة الرسمية فى مصر عملاً مكلفاً بالنسبة للمستثمر الصغير أو الحرفى فى ظل الظروف الحالية. ويمكن الاستدلال على ذلك من إحجام الغالبية عن تسجيل ملكيتها العقارية لتعقد عمليات تسجيل وشهر الملكيات وارتفاع تكلفتها. وتشير إحدى الدراسات إلى أن الملكيات العقارية الحضرية غير المسجلة رسمياً تمثل 92% من إجمالى تلك الملكيات فى الحضر وبقيمة تقدر

بحوالى 663.7 مليار جنيه، بينما شكلت الأراضى الزراعية غير المسجلة أيضاً الجزء الأكبر من أجمالى الأراضى الزراعية بقيمة إجمالية قدرت بنحو 157 مليار جنية. بمعنى ان الإطار القانونى والتنظيمى الحالى عجز عن إدراج ما تقدر قيمته بنحو 820 مليار جنية بشكل عام فى الاقتصاد القومى. يمكن أيضاً النظر إلى أن ما يناهز 50% من المنشآت التى توظف من عامل واحد إلى عشرة عمال هى منشآت غير رسمية، مما يوضح لنا أيضاً ارتفاع تكلفة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية فى مصر، ويوضح لنا أيضاً ضخامة حجم القطاع غير الرسمى للاقتصاد القومى.

ويتطلب بناء مسكن قانونى على أرض كانت زراعية من ست سنوات إلى إحدى عشرة سنة من المشاحنات البيروقراطية، وربما أطول من ذلك. ويفسر هذا السبب أن 4.7 مليون مصرى اختاروا بناء مساكنهم بصورة غير قانونية. وإذا قرر المواطن بعد ذلك أنه يرغب فى أن يكون مواطنا ملتزما بالقانون، ويشترى الحقوق الخاصة بمسكنه، فإنه يخاطر بهدم منزله ودفع غرامة باهظة، وأن يمضى فى السجن ما يقرب من عشر سنوات[13].

الخامس: حجم الدور الذى تؤديه العوامل الاجتماعية والإدارية والسياسية فى اتساع دائرة الاقتصاد غير الرسمي: فالاقتصاد غير الرسمى ينحو إلى أن يكون كبير الحجم حيث تقل الحريات الاقتصادية وتتزايد القيود الإدارية المفروضة على أسواق العمل والسلع أو الأسواق النقدية أو المالية إلخ.[14]

3-أسباب ترجع للاقتصاد غير الرسمى ذاته:

- القطاع غير الرسمى يتصف بتوزيعه مرنة تسمح له بالتوسع والاستيعاب المستمر.

- سهولة الدخول إلية وانخفاض تكلفة إيجاد فرصة العمل.

- عدم احتياجه إلى مستوى تعليمى معين مما يساعد على امتصاص البطالة عند معدل الأجر المنخفض السائد.

4- أسباب خارجية:

- الأزمات الاقتصادية:

ذكرت منظمة العمل الدولية أن الاقتصاد غير الرسمى ينشط أثناء الأزمات الاقتصادية وبعدها، ومن ذلك:

- أزمة الكساد التضخمى فى الدول الغربية فى النصف الأخير من السبعينات أدت إلى تحول جزء كبير من العمالة نحو الاقتصاد غير الرسمي.

- أزمة الثمانينات فى أمريكا اللاتينية أدت أيضا إلى نمو الاقتصاد غير الرسمى.

- الأزمة الآسيوية فى التسعينات، والتى امتدت آثارها لعقد بعدها تقريبا، والذى ترتب عليه أن فقد ملايين من الناس وظائفهم الرسمية، ولم يكن أمامهم إلا الاقتصاد غير الرسمى لمحاولة الحصول على فرصة عمل لضمان البقاء.

- الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتى ترتبت عليها إفلاس كثيرا من الشركات وتوقف البعض الآخر أو تعطيل القدرات الإنتاجية وهو ما نتج عنه أن فقد الملايين من الأفراد وظائفهم خاصة فى القطاع الخاص الرسمي؛ ومن ثم لم يكن بد من الانتقال إلى الاقتصاد غير الرسمى.[15]

ولم تكن مصر بعيدة عن ذلك فقد انتقل عدد كبير إلى القطاع غير الرسمي، فقد زادت نسبة البطالة فى الفترة الأخيرة نتيجة للأزمة المالية العالمية، حيث تراجع مؤشر الاحتفاظ بالعمالة المصرية حيث سجل 98.6 نقطة فى شهر مارس 2010 بدلا من 100فى فبراير 2010 .[16]

- العولمة:

مع بداية عولمة الاقتصاد فى بداية عقد التسعينات تحول كثير من قوة العمل إلى الاقتصاد غير الرسمي؛ ولذلك كان الموضوع الرئيس للمؤتمر الدولى للعمل فى 1991 هو الاقتصاد غير الرسمي، وهذه كانت المرة الأولى التى يعتبر الاقتصاد غير الرسمى الموضوع الرئيس لمؤتمر دولي، وذلك برغم اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمى فى إفريقيا فى السبعينات.

5- أسباب ترجع للأفراد أنفسهم:

- تجنب الالتزام باللوائح والقوانين.

- إن استغلال الفرص الجديدة فى الاقتصاد المتحول هو مبدأ وحافز وراء قرار دخول الاقتصاد غير الرسمى.

- كما أن رغبة البقاء فى الاقتصادات المتحولة هو محرك أيضا وراء العمل فى الاقتصاد غير الرسمى.

- أن الكثيرين من الأسر تعيش بشكل رسمى تحت خط الفقر؛ لذلك فالعمل فى الاقتصاد غير الرسمى يسمح لهم بتجنب البقاء فى هذا المستوى.

- فى دراسة على بلغاريا: وجدوا أن معدل البطالة المرتفعة, الفقر الكبير والتحفظ الكبير على الأجور، وبالإضافة إلى القيود الكبيرة المفروضة على بيئة العمل وعبء الضرائب الكبير على المرتبات؛ هى الأسباب التى دفعت سكان بلغاريا للتحرك إلى الاقتصاد غير الرسمى.

- أما فى رومانيا: فان المشاركة فى الاقتصاد غير الرسمى هى أسلوب للحفاظ على الحياة لكى تلطف من صدمات الدخول المنخفضة أثناء فترة التحول.

ثالثا: الآثار المترتبة على نمو الاقتصاد غير الرسمى:

تتعدد الآثار المترتبة على نمو الأنشطة غير الرسمية منها:

الآثار الإيجابية: مثل خلق فرص العمل وتعظيم فرص العمل المنتجة، وامتصاص فائض البطالة، وتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة، وتوسيع قاعدة الملكية وانتشارها، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى ، وإحياء وتنشيط الصناعات الصغيرة والحرف، وتوفير خدمات إنتاجية للمواطنين بتكلفة أقل، وتنمية البيئات المحلية والمجتمعات الفقيرة التى تضم هذه الوحدات الإنتاجية ، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتخفيض حدة الفقر.

الآثار السلبية: إن عدم تسجيل هذه المنشآت يؤدى أيضاً إلى آثار مرتبطة بعدم دقة البيانات الخاصة بحسابات الدخل القومي، وضعف الإلمام بحركة النظام الاقتصادى فى دوراته المتعددة مثل دورة الإنتاج، ودورة الإنفاق ، ودورة توزيع الدخل...إلخ. وكذلك صعوبة تحليل النشاط الاقتصادى فى المجتمع، وصعوبة قياس وتتبع حركة التدفقات والصفقات والمعاملات التى تتم بين الوحدات الاقتصادية ، وعدم دقة تقييم أداء الاقتصاد القومي، وعدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة عن معظم المتغيرات الاقتصادية وارتفاع درجة عدم التأكد التى تحيط بالحجم الحقيقى للمجاميع الكلية الرئيسية. [17]

رابعا: موقف الأطراف المختلفة من الاقتصاد غير الرسمى:

يتحدد موقف الدولة من الاقتصاد غير الرسمى على أساس عدد من القضايا التى تحدد المقصود بمصطلح "غير الرسمي" ومفهومه لدى أجهزتها. فقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية، من خلال عدد من المقابلات المتعمقة التى أجريت مع بعض المسئولين بشرطة المرافق والأحياء، أن الدولة تنظر إلى هذا القطاع على أنه قطاع يعمل بعيدا عن رقابتها، وأن منشآته لا تلتزم بالإجراءات والمتطلبات الرسمية التى يحددها القانون لممارسة أى من هذه الأنشطة، كما أن أصحاب هذه المنشآت لا يلتزمون بالتأمين على عمالهم، أو بدفع الضرائب المفروضة عليهم، أو حتى بالحصول على ترخيص من الجهات المعنية بممارسة النشاط[18].

وقد ترتب على ذلك أن الدولة تقف منه موقفا معارضا يعوق أداءه الاقتصادي، ويضع أمام العاملين فيه كثيرا من المشكلات والمعوقات، مثل: ما تقوم به أجهزتها من ملاحقة مستمرة للعاملين به، وتحرير المحاضر ضدهم، وإصدار القرارات الإدارية بإغلاق منشآتهم؛ بسبب مخالفتها لشروط التراخيص التى نص عليها القانون.

ومن المفارقات فى علاقة العاملين فى الاقتصاد غير الرسمى بالدولة أن بعض المؤسسات الرسمية، مثل شركة الكهرباء وشركة المياه، قد يرفض إمدادهم بالخدمة؛ لعدم توافر تراخيص البناء أو لأى سبب آخر، ويقترح العاملون بهذه المؤسسات على طالب الخدمة أن يسرق المياه أو التيار الكهربائى، ويحصل على الخدمة المطلوبة

بطريق غير مشروع؛ فتكون النتيجة أن يتم تحرير محضر ضده لمخالفته شرط الحصول على الخدمة، يقوم بعده بالتصالح مع إدارة المؤسسة، ودفع غرامة مالية معينة، يكتسب على إثرها وضعا قانونيا يخوله التمتع بهذه الخدمة. بعبارة أخرى، قد يضطر صاحب المنشأة إلى القيام بعمل غير مشروع يخالف القانون، ليكتسب مركزا قانونيا مشروعا يقره القانون[19].

موقف العاملين فى الاقتصاد غير الرسمي:

بالنسبة للباعة الجائلين، فغالبا ما يهاجمون من شرطة المرافق، التى تمنع تواجدهم على الرصيف. وعلى الرغم من الاحتكاك المستمر للعاملين بالاقتصاد غير الرسمى مع أجهزة الدولة، فإنهم لا يتخذون منها موقفا جماعيا، يعبرون من خلاله عن مصالحهم المشتركة؛ فهم لا يشتركون فى الاتحادات التجارية أو النقابات العمالية. وتوضح نتائج إحدى الدراسات الميدانية غياب الوعى النقابى والجماعى لدى المبحوثات، وهو ما يعكس ضعف وغياب الحركة النقابية فى المجتمع المصرى، بصفة عامة[20].

خامسا: حجم الاقتصاد غير الرسمي:

(أ)حجم الاقتصاد غير الرسمى فى الدول النامية:

يشكل حجم الاقتصاد غير الرسمى حوالى 50 % إلى 75% خارج الزراعة فى الدول النامية، حوالى 48% من الوظائف غير الزراعية فى شمال أفريقيا، 51% فى أمريكا اللاتينية، 65% فى آسيا، 72% فى دول ما وراء الصحراء الإفريقية، ولو تم استبعاد جنوب أفريقيا فإن مشاركة الوظائف غير الرسمية خارج الزراعة تفوق 78%.

وإذا ما أدمجت الوظائف غير الرسمية فى الزراعة فإن نسبة الاقتصاد غير الرسمى فى الهند ترتفع من 83% إلى 93% ، ومن 55% إلى 62% فى المكسيك، ومن 28% إلى 34% فى جنوب أفريقيا.[21]

(ب) حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر:

يمثل القطاع غير الرسمى المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد فى سوق العمل من الشباب فى الدول العربية؛ حيث يبلغ حجم التشغيل فى القطاع غير الرسمى 61% من إجمالى التشغيل [22]. وقدرت إحدى الدراسات حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر خلال الفترة من 1971-1981 بنسبة 22.5% من الناتج المحلى الإجمالي[23]. كما قدر تقرير حديث عن التنمية الاجتماعية فى مصر حجم القطاع غير الرسمى بأنه يستوعب أكثر من 20% من القوى العاملة، ويشمل أكثر من 370 ألف رب عمل[24]. وقد قدرت نسبة الوحدات الاقتصادية غير الرسمية بما يقرب من 82% من إجمالى الوحدات صغيرة الحجم عام 1998، توفر ما يقرب من 6 مليون فرصة عمل، تمثل 36% من إجمالى قوة العمل فى نفس السنة (16.4مليون فرصة عمل). وهكذا، يمثل الاقتصاد غير الرسمى سوقا موازيا للاقتصاد الرسمى، ويساهم مساهمة متزايدة فى توليد وزيادة الناتج المحلى القومى والدخل[25].

وقد قدرت بعض الدراسات الميدانية نسبة مساهمة القطاع غير الرسمى فى الناتج المحلى الإجمالى بحوالي30 – 40%، كما وصلت القيمة المضافة لهذا القطاع خلال السنة المالية 2009 بـ 400 بليون جنيه مصرى (75 بليون دولار).[26]

كما تتضح أهمية هذا القطاع عند معرفة حجم مساهمته فى عملية التشغيل، فما بين تعدادى 1986، 1996 تضاعفت مساهمته فى التشغيل من حوالى 2.5 مليون شخص إلى 5 مليون شخص، بما يمثل 86% من جملة المشتغلين فى القطاع الخاص، بعد استبعاد قطاع الزراعة[27]. وعموما فإن التقديرات الرسمية تبتعد – عادة – عن الواقع؛ بسبب أنها لا تتضمن أعداد الأطفال أقل من 16 سنة، وكذلك العمال المتجولين والأسر ذات الدخل المنخفض[28].

وذكرت دراسة قام بها معهد أوجست كونت، فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، أن أنشطة البناء غير الرسمية، التى تمت بدون ترخيص، تشكل ما بين 60%-70% من مجموع أنشطة البناء فى مصر[29]. ويرجع البعض انتشار ظاهرة الإسكان غير الرسمى فى مصر خلال حقبة السبعينيات وما بعدها إلى انفراط عقد

التكافل الاجتماعى الذى ساد خلال الحقبة الناصرية؛ حيث زادت حدة الفروق الطبقية، واضطر الفقراء إلى بناء مجاورات سكنية فى أطراف المدن دون الحصول على تراخيص من الدولة[30].

ومن أهم الدراسات بهذا القطاع الدراسة التى أعدها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد الحرية والديمقراطية فى بيرو. وتركز الدراسة على تحديد ماهية الاقتصاد غير الرسمي، والفوائد التى يمكن أن تعود عليه من الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، وترجع أهمية هذه الدراسة إلى إنها تركز بشكل أساسى على الظروف والاحتياجات الحقيقية للاقتصاد غير الرسمي، وبذلك تساعد على إطلاق العنان للطاقات الكامنة فى هذا القطاع الحيوى فى مصر حيث يوظف 40% من العاملين، كما انه يضم 82% من المنشآت.

كما تشير التقديرات الأولية لهذه الدراسة أن 92% من المساكن فى الحضر، و87% من الحيازات فى الريف تعد غير رسمية، وأن قيمة الأصول العقارية غير الرسمية فى الريف والحضر تبلغ نحو 240 مليار دولار، وتمثل 64% من إجمالى الأصول العقارية فى مصر، وهى فى ذلك تزيد بمقدار 30 مرة على القيمة السوقية للشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية بالقاهرة، وبمقدار 55 مرة على قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر حتى عام 1996. كما تزيد بمقدار 116 مرة على قيمة شركات القطاع العام التى تمت خصخصتها فيما بين عامى 1992 و 1996. كما تزيد بمقدار 6 أمثال عن إجمالى المدخرات والودائع لأجل فى البنوك التجارية فى مصر[31].

سادسا: استراتيجية إدماج الاقتصاد غير الرسمي:

لكى يمكن دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى يجب معرفة بعض الأشياء:[32]

1- ما حجم إسهام الاقتصاد غير الرسمى فى مجموع الاقتصاد ، وبالتالى ما مدى أهمية الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الكلى؟

2- ما القطاعات الأكثر ربحية فى الاقتصاد غير الرسمى والتى تؤدى إلى فرص أكبر فى التوسع وتحسين الدخل؟

3- أين تتواجد قطاعات الاقتصاد غير الرسمى؟

4- ما أهم الأنشطة التى يتعهد بها الاقتصاد غير الرسمى؟

5- ما طبيعة الاقتصاد غير الرسمى من حيث التجزئة, التصنيع, التوزيع والخدمات..الخ؟

6- ما حجم الربح الذى يحصلون عليه؟

7- هل الاقتصاد غير الرسمى نتيجة الاحتياج أم أنه يعتبر مصدر دائم للدخل؟

8- ما احتياجات العاملين فى الاقتصاد الرسمي؟

9- ما قدرة هؤلاء العاملين على الاستفادة من الفرص وتنمية المهارات ؟

10- من هم المستهلكين المستهدفين للاقتصاد غير الرسمي؟

ومن ثم فإن متطلبات اندماج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى (أو تحوله للاقتصاد الرسمي) كما يلى:

- أن تتم بشكل متدرج حيث تجرى دون فرض قيود أو التزامات مالية أو إدارية تعيقها.

- توفير قاعدة بيانات صحيحة من خلال المسح الدقيق للاقتصاد غير الرسمى.

- خفض تكلفة تراخيص التأسيس والتشغيل.

- منح إعفاءات ضريبية حقيقية للمشروعات المتناهية الصغر والمشروعات الصغيرة.

- إعادة النظر فى أسلوب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الإقراض وفائدة الإقراض وإنشاء بنك أو مؤسسة مالية خاصة بتمويل تلك المشروعات.

- تفعيل مواد القانون 141 لسنة 2004 بشأن المناقصات الحكومية والأراضى الصناعية وتشجيع قيام بيوت التجارة وإنشاء كيان يعنى بتسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة.

- إنشاء مدينة للحرفين تضم الورش والمصانع القائمة داخل المناطق السكنية.[33]

سابعا: الفوائد المترتبة على إدماج الاقتصاد غير الرسمي:

- رفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بمقدار يتراوح بين 1-2% سنويا، موزعة على مختلف فئات المجتمع من ملاك العقارات وأصحاب المشروعات والعمال والمستهلكين؛ إذ يساعد التحول إلى القطاع الرسمى صغار الملاك إلى زيادة دخولهم، كما يساعد مشروعاتهم على الاستفادة من المزايا الحكومية التى تقدمها الحكومة للمشروعات الصغيرة، نتيجة ممارسة نشاطها فى السوق الرسمية، كما يدعم قدرتها على الحصول على الائتمان منخفض التكلفة، فضلا عن عدم خضوعها للضغوط المختلفة التى تتعرض لها فى إطار الاقتصاد غير الرسمى .

- العمالة سوف ترتفع أجورها كنتيجة لزيادة إنتاجيتها، كما تستفيد من تحسن ظروف العمل والمزايا التى تقدمها شبكات الأمان الاجتماعي، فضلا عن توافر فرص عمل جديدة نظرا للتوسع فى المشروعات القائمة.

- المستهلكون سوف يحصلون على منتجات اكثر جودة كنتيجة لخضوع الشركات لآليات المراقبة والأشراف فى إطار القطاع الرسمى حتى وان أفضى ذلك إلى تحمل بعض التكاليف.

- الحكومة أيضا ستستفيد من الإصلاحات المقترحة والتى من شأنها توسيع القاعدة الضريبية وبالتالى زيادة قدرة الدولة على تمويل الأنفاق على خدمات الصحة والتعليم ومشاريع البنية الأساسية ..

وبالنسبة لقطاع الأراضى والعقارات غير الرسمى فتقدم الدراسة مجموعة من الإصلاحات المقترحة فيما يتعلق بإجراءات وتكلفة تسجيل هذه العقارات وانتقال الملكية واستخدام العقار كضمان للحصول على الائتمان، وهو الأمر الذى من شأنه

تحويل هذه الأصول من رأس مال غير مستغل إلى رأس مال حى قادر على توليد قيمة مضافة عالية لمالكيه وللمجتمع بشكل عام .

وبالنسبة لكل من الأنشطة والعقارات غير الرسمية تقترح الدراسة عدة أساليب اكثر كفاءة لفض المنازعات تطول إلى سنوات فى ظل النظام الحالي، ومن ثم ترتفع تكلفتها بالنسبة لأطراف النزاع والمجتمع بشكل عام، كما تقترح توحيد القوانين العديدة المتناثرة ذات الصلة بالقطاع غير الرسمى فى قانون موحد يعالج هذه الظاهرة بكل أشكالها، وتدعو إلى إنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع هذه الظاهرة بكل جوانبها فضلا عن قاعدة معلومات عن هذا القطاع بهدف تحسين الحسابات القومية وتيسير إدارة الاقتصاد القومي .

ومن الأمثلة الهامة فى ذلك ما حدث فى بيرو، حيث قام معهد الحرية والديمقراطية، بمساندة مالية وفكرية ومعنوية من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية، بتنفيذ مشروع (تسجيل الأعمال للشركات Business form)، بغرض إضفاء الطابع الرسمي، على نطاق واسع، على المشروعات التى تعمل خارج نطاق القانون، وإيجاد مشروعات جديدة رسمية لم تكن لتنشأ فى غير وجود هذا النظام. وفى الفترة بين عامى 1991 و 1994، تم إضفاء الطابع الرسمى على 275 ألف مشروع، بالإضافة إلى إنشاء 105 آلاف شركة جديدة. وقد وفرت هذه المشروعات 550 ألف فرصة عمل جديدة، ووفرت 690 مليون دولار من المصروفات الإدارية، وزادت من حصيلة الضرائب بنحو 1.2 مليار دولار[34].

النتائج:

- تبين أن الاقتصاد غير الرسمى يلعب دورا هاما فى الاقتصاد المصرى سواء من حيث مساهمته فى الناتج القومى، أو من حيث عدد العاملين فيه.
- إدماج الاقتصاد غير الرسمى سيحقق موارد إضافية كبيرة للدولة.
- أنه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة وزيادة معدل النمو دون إدماج الاقتصاد غير الرسمي.
- أن الاقتصاد غير الرسمى يمثل تنوعا كبيرا من الأنشطة الاقتصادية.
- أن الاهتمام بالاقتصاد غير الرسمى ومحاولة إدماجه سيؤدى حتما إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تعد العمود الفقرى لاقتصاد معظم الدول

- **التوصيات**:

ضرورة العمل على تنفيذ استراتيجية إدماج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى خلال المرحلة الحالية لتساهم بشكل فاعل فى تعافى الاقتصاد المصرى والخروج من مرحلة الركود.

الهوامش والمراجع:

[1] د. صابر أحمد عبدالباقي: القطاع غير الرسمي، كلية الآداب جامعة المنيا http://kenanaonline.com/drsaber

[2] د. محيا زيتون: الاستخدام فى القطاع غير النظامي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 32، العدد 23، سبتمبر 1995 ص 36.

[3] د. عمر عبد الحى صالح البيلي: الاقتصاد الخفى فى الدول النامية: اتجاهات وتوقعات، دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو 1997 ص 115.

[4] Manuel Bueno, Three competing views of the informal economy& economic development,2008, www.nextbillion.net/

[5] د. سمير رضوان: المرأة المصرية فى سوق العمل – نظرة مستقبلية، منتدى المرأة المصرية فى سوق العمل، ص 13.

[6] د. إبراهيم حسن العيسوى: نحو خريطة طبقية لمصر – الإشكاليات النظرية والاقتراب المنهجى من الواقع الطبقى المصري، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،1989، ص 101–102.

[7] Monica BEURAN & Ekaterina KALUGINA: **Social exclusion and the informal sector: the case of Russia**, Centre d'Economie de la Sorbonne, Université de Paris 1, CNRS Maison des Sciences Economiques, February 2006
Monica Bueuran, Ekaterina Kalugina, Social exclusion and the informal sector: the case of Russia, Economic center of Sorboone university, Paris,2006.

[9]What is the informal economy? www. Worldbank. Org/urban.

[10] Daana ,Leo Paul ; Assisting Family Business in the Informal Economy: A Look at an Innovative Credit Program in Egypt , Nanyang Technological University,Singapoore,1998, at: http://w.w.w.sbaer.uca.edu/docs/q8icbs/n..ql.htm

[11] مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1998 ص161.

[12] Harjit S.Anand: Nature of the informal economy &three sectoral studies, United nations development program, international labor organization, p1-2.

[13] هيرناندو دى سوتو: سر رأس المال: لماذا تنتصر الرأسمالية فى الغرب وتفشل فى كل مكان آخر، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002 ص 20–21.

[14] د. سعيد عبدالخالق: ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي(أسبابها وآثارها)، ملتقى "الاقتصاد غير الرسمي" الذى نظمته جماعة تحوتى بتاريخ 2000/11/27- نشرت بسلسلة كراسات تحوتى العدد 17

[15] International labor office: women and men in the informal economy a statistical picture, employment sector, 2002.

[16] وزارة التنمية الاقتصادية: المرصد الاقتصادي، ع 13، أبريل 2010.

[17] د. سعيد عبدالخالق: المرجع السابق.

[18] حسن محمد، مرجع سابق، ص126.

[19] المرجع السابق، ص 130.

[20] حسنين كشك (مشرفا)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عمل النساء فى القطاع غير الرسمى والمشكلات التى تواجههن وآليات التدخل إزائها، دراسة ميدانية، القاهرة، مركز البحوث العربية، بحث غير منشور، 1998 ص 20.

[21] International labor office: women and men in the informal economy a statistical picture, employment sector, 2002.

[22] د. هبة نصار، السياسات الاقتصادية وسياسات سوق العمل لتشجيع خلق فرص العمل للشباب فى الدول العربية، الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام فى الدول العربية، منظمة العمل الدولية والبنك الإسلامى للتنمية، عمان، الأردن، 6-8 أبريل 2004 ص5.

[23] د. حمدى عبد العظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم: الجريمة البيضاء (أبعادها – آثارها – كيفية مكافحتها)، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ط1997،1 ص 112.

[24] مجلس الشعب، تقرير التنمية الاجتماعية فى مصر، القاهرة، مايو 2000 ص5.

[25] مدحت حسنين وآخران، مرجع سابق، ص43.

[26] هالة عامر: مصر: 75 بليون دولار قيمة الاقتصاد الموازي، الإثنين, 26 أبريل 2010 http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/134379

[27] نفس المرجع، ص26.

[28] Giugale,Marcelo M. and Mobarak,Hamed ; Private Sector Development in Egypt , The American University in Cairo Press , Cairo , 1996 P.165.

[29] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومعهد الدراسات الاجتماعية لاهاي–هولندا، إمكانات التنمية بين ذوى مستوى المعيشة المنخفض، القاهرة، 1983، ص112.

[30] ميلاد حنا، الإسكان والمصيدة، المستقبل العربي، القاهرة، 1988 ص ص 58-59.

[31] هيرناندو دى سوتو، رأس المال غير المستغل ومحدودى الدخل فى مصر، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، المحاضرة المتميزة رقم "11"، القاهرة، ديسمبر 1997 ص 6.

[32]Flodman Becker,The informal economy, 2004,www. Sida. Se/publications.

[33] https://www.arabfinance.com/news/newsdetails.aspx?

[34] هيرناندو دى سوتو، رأس المال غير المستغل ومحدودى الدخل فى مصر، مرجع سابق، ص 29.